المطر : اللجنة ستقوم بدروها في متابعة الموضوع استكمالا لما بدأته

«شؤون التعليم»: بدء البرنامج التحضيري لجامعة عبدالله السالم في سبتمبر المقبل

بحثت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد تكليفها بدراسة سبل تطوير مؤسسات التعليم العالي والجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد التطبيقية والأكاديمية العلمية والفنية، بالإضافة إلى متابعة البرنامج الإنشائي لمدينة صباح السالم الجامعية.

وقال رئيس اللجنة د. حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اجتماع اليوم "أمس" هو الاجتماع السادس للجنة التعليمية بحضور جميع أعضاء اللجنة ووزير التربية وزير التعليم العالي د. حمد العدواني ورئيسة وأعضاء اللجنة التأسيسية لجامعة عبدالله السالم.

وأضاف المطر إن الاجتماع كان مثمرا ومشجعا للتأكد من أن جامعة عبدالله السالم سترى النور في برنامجها التحضيري، مشيرا إلى تعهد الوزير العداوني بأن البرنامج التحضيري سيرى النور في شهر 9 المقبل باستقبال أعداد من الطلبة خريجي الثانوية العامة المتفوقين بكلية العلوم الإدارية في الشويخ كما تعهد بتسليم كل المواقع تباعا وفقا للمواعيد المحددة.

وبين أن رئيسة اللجنة التأسيسية لجامعة عبدالله السالم استعرضت خلال الاجتماع البرنامج التحضيري والأهداف، كما تحدثت القيادات عن تخصصات الجيل الرابع التي تعتمد على الإبداع والابتكار متمنيا أن تكون جامعة عبدالله السالم هي جامعة الجيل الرابع وتحتوي على تخصصات عالمية كما هو معمول في أغلب الجامعات على مستوى الخليج والعالم التي تحتوي على المحتوى الرقمي والتحول المعرفي والإبداع.

جانب من اجتماع لجنة شؤون التعليم البرلمانية

وقال المطر إن اللجنة ستقوم بدروها في متابعة الموضوع استكمالا لما بدأته بمناقشة العقبات السابقة للمشروع، كاشفا عن الاتفاق على عقد اجتماع في يناير المقبل مع أعضاء اللجنة التأسيسية بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حمد العدواني وقياديين من جامعة الكويت لمتابعة التطورات ومناقشة ما يستجد من عوائق.

واعتبر أن الإعلان عن موعد افتتاح هذه الجامعة سيتم وفقا لإرادة حكومية ومراقبة ومسانده من أعضاء اللجنة التعليمية لتحقيق هذه الرغبة في افتتاح الجامعة في شهر سبتمبر.

وأعرب المطر عن آماله أن تتوج هذه الجهود المتكاملة بتحقيق أهدافها لاستكمال الخطة التدريجية بفتح 4 كليات أخرى وفقا لجدول زمني محدد.

الدمخي مطالبا بإيقاف صفقة «الكاراكال»: باب من أبواب هدر الميزانية

طالب النائب د.عادل الدمخي بضرورة تحرك سمو رئيس الوزراء الشيخ أحمد النواف ووزير الدفاع الشيخ عبد الله العلي وإيقاف تسلم صفقة طائرات الكاراكال وتشكيل لجنة تحقيق في وزارة الدفاع والاستعانة بجهات خارجية فيها وتطبيق المحاسبة الحقيقية بهذا الشأن.

وأضاف الدمخي في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن صفقات الأسلحة كلفت الكويت الكثير وأصبحت من ملفات الفساد والإفساد التي طالت المؤسسة العسكرية وبابا من أبواب هدر الميزانية.

وأوضح الدمخي أنه يتابع هذا الموضوع منذ أن كان في مجلس 2016 ومازال، وأنه وجه أسئلة برلمانية لوزير الدفاع بشأن الصفقة من باب التحذير ولفتح تحقيق وإيقاف الصفقة مؤكدا أن مسألة شراء الوقت لا تنفع أحدا .

وأكد أنه ليس ضد شخص وزير الدفاع لكنه يريد تحقيق نهج مكافحة الفساد الذي طالب به سمو نائب الأمير في خطاب افتتاح مجلس الأمة مشددا على ضرورة أن يتبع كل وزراء الدولة ما جاء في هذا الخطاب.

وأشار الدمخي إلى أن رئيس الوزراء لديه علم بالصفقة والحرس الوطني أعد تقريرا بشأن الصفقة خلال رئاسته له، كما أن وزير الداخلية قام بإيقاف الصفقة بشكل مؤقت حينما كان وزيرا للدفاع.

وقال الدمخي إنه طلب في أسئلته من وزير الدفاع تزويده بالتقرير الفني عن حالة هذه الطائرات الذي أعد من قبل الحرس الوطني وما اتخذ من إجراء حيال هذا التقرير وكذلك عن العمولة وما يجب على الوزير من إجراء تجاه هذه العمولة.

وأضاف إن الأسئلة تضمنت الاستفسار عن وجود اشتراطات جزائية تمنح الحق في إيقاف هذا العقد مشيرا إلى أن مبلغ الصفقة أكثر من 200 مليون ولا يمكن المرور عليها وتجاهلها لافتا إلى أنه طلب صورة ضوئية من الاعتماد البنكي المقدم من شركة إيرباص عند توقيع عقد الشراء والشروط المدرجة في هذا الاعتماد.

ولفت الدمخي إلى أن 25 نائبا طلبوا تشكيل لجنة تحقيق فيما ورد في تقرير ديوان المحاسبة بشأن صفقتي الكاركال واليوروفايتر، مؤكدا أنهم سيستمرون في التحقيق بهذه القضية، حتى لو تم تسلم الطائرات ، كما أنه تحدث في جلسة مجلس الأمة مخاطبا رئيس الوزراء بضرورة التدخل لإيقاف تسلم الطائرات.

عادل الدمخي

الطمار لخفض سن الكويتية المستحقة للمساعدات العامة إلى 45 سنة

أعلن النائب خالد الطمار عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم "12" لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة .

ويقضي الاقتراح بخفض سن المرأة الكويتية المتزوجة المستحقة للمساعدات العامة إلى "45" سنة ميلادية، بدلا من 55 سنة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى القانون رقم "12" لسنة 2011 في شان المساعدات العامة

– وعلى المرسوم رقم "23" لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه واصدرناه،

"مادة أولى"

تضاف فقرة جديدة "ج" إلى المادة الثالثة من القانون رقم "12" لسنة 2011 المشار إليه نصها التالي:

"تستحق المساعدة المرأة الكويتية المتزوجة التي بلغت "45" سنة ميلادية، ما لم يثبت وجود مصدر دخل ثابت خاص بها".

"مادة ثانية"

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

"مادة ثالثة"

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي:

جاء بالقانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة بالمادة "3" بتحديد صرف المساعدة الاجتماعية وفق حالات محددة تتمثل في الأسرة الكويتية التي تتعرض لظروف قهرية تستوجب المساعدة، والمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي التي تتعرض لظروف قهرية تستوجب المساعدة في غير الحالات المذكورة بالمادة "2" بالقانون المشار إليه.

ولم يتطرق القانون إلى السن المحددة لاستحقاق المرأة الكويتية المساعدة وجاءت بالمرسوم رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة بالمادة "1" بتحديد سن "55" سنة ميلادية ما لم يثبت وجود مصدر دخل ثابت خاص به.

ونظرا لوجود عدد كبير من الكويتيات المتزوجات بعمر الـ"45" الأمر الذي يستوجب تلك الإضافة بنص القانون.

خالد الطمار

مكتب المجلس عقد اجتماعا برئاسة السعدون

السعدون مترئسا اجتماع مكتب مجلس الأمة

عقد مكتب المجلس اجتماعا أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة احمد عبدالعزيز السعدون .

وحضر الاجتماع نائب رئيس مجلس الأمة محمد براك المطير، وأمين سر المجلس النائب أسامة الشاهين، ومراقب المجلس النائب الدكتور عبدالكريم الكندري ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب شعيب المويزري، ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب مهند الساير ورئيس لجنة الأولويات النائب عبدالله فهاد العنزي وأمين عام مجلس الأمة بالإنابة لمى الدخيل.

رئيس مجلس الأمة هنأ نظيريه في سلطنة عمان بالعيد الوطني وفي المغرب بذكرى الاستقلال

بعث رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون أمس ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس الدولة في سلطنة عمان الشقيقة الشيخ عبد الملك الخليلي ورئيس مجلس الشورى خالد المعولي، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادهما.

من جهة أخرى بعث السعدون ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية الشقيقة النعم ميارة، ورئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي، وذلك بمناسبة ذكرى استقلال بلدهما.

قريب من مدينة صباح الأحمد والوفرة والخيران

شمس يقترح إنشاء مستشفى حكومي جديد في الأحمدي

هاني شمس

أعلن النائب هاني شمس عن تقدمه باقتراح برغبة بتخصيص أرض لإنشاء مستشفى حكومي جديد في محافظة الأحمدي قريب من مدينة صباح الأحمد والوفرة والخيران يشمل جميع التخصصات الطبية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرا للكثافة السكانية العالية في محافظة الأحمدي وعدم قدرة مستشفى العدان على استيعاب الكم الهائل من المرضى، وهذا ما سبب انعكاساً سلبياً على نوعية الخدمة الصحية والطبية للمستشفى في إطالة مواعيد المرضى للعيادات الطبية وتدني القدرة الاستيعابية.

وحيث إنه تم إنشاء مدن جديدة تابعة للمحافظة كمدينة صباح الأحمد والوفرة وهي مناطق بعيدة نسبياً عن موقع مستشفى العدان ما يشكل خطورة على حياة المرضى والمصابين خصوصا حين حدوث حالات طارئة تستدعي تدخلا طبيا سريعا، بالإضافة إلى عدم توافر بعض التخصصات الطبية والنقص في الطاقم الطبي والتمريضي بالمستشفى، ما يستدعي وبصورة عاجلة إلى رفع المعاناة عن أهالي محافظة الأحمدي لوضع خطة حكومية نتيجة التوسع العمراني باتجاه جنوب البلاد ولتوفير الخدمة الصحية متكاملة لسكان المحافظة شاملة التخصصات الطبية وقريبة من المناطق السكنية وتقليل الازدحام عن مستشفى العدان.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تخصيص أرض لإنشاء مستشفى حكومي جديد في محافظة الأحمدي قريب من مدينة صباح الأحمد والوفرة والخيران السكنية والبحرية يشمل جميع التخصصات الطبية والأجهزة والمعدات الطبية وتوفير طاقم طبي، على أن تقوم وزارة الصحة بشكل مؤقت بتأجير مبان لمراكز طبية في بعض التخصصات الطبية والعلاجية لاستيعاب الحالات المرضية الطارئة والأمراض المزمنة مع تجهيز هذه المراكز الطبية بالمعدات والأجهزة الطبية وطاقم طبي تخصصي، وذلك لحين تخصيص أرض وإنشاء مستشفى في كامل التخصصات الطبية وبالتالي تخفيف الضغط الكثيف للمرضى والعلاج في مستشفى العدان.